موقف عبد الرّحمن الحاج صالح من النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة

أ. ياسين بوراس

ج/ محمّد البشير الإبراهيميّ، برج-بوعريريج.

yacineyh25@gmail.com

الملخّص:

تعكس معظم البحوث والدّراسات اللّسانيّة، الّتي أنجزها عبد الرّحمن الحاج صالح خلال مسيرة حياته، موقفه من النّظريّة التوليدية التّحويليّة خاصّة ونظريات البحث اللّسانيّ عامّة، فمع كون النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة حققّت ما حقّقته من إنجازات علميّة في مجال العلوم الإنسانية عامّة والبحث اللّسانيّ خاصّة، وكان لها من الذّيوع والانتشار ما لم يُتَح لغيرها من نظريات البحث اللّسانيّ، بسبب كفايتها الوصفيّة والتّفسيريّة وتطوّر نماذجها التّمثيليّة لبنية الأنحاء اللّغويّة، إلا أنّ معظم بحوثه اللّسانيّة ظلّت منصبّة على دراسة نظريّة النّحو العربيّ، تحت اسم النّظريّة الخليليّة الحديثة، إيمانا منه بكفاءة هذه النّظريّة في وصف الظّواهر النّحويّة للّغة العربيّة وغيرها من اللّغات الطّبيعيّة.

ولقد كان دفاع عبد الرّحمن الحاج صالح عن هذه النّظريّة دفاعه عن أرضه وعرضه-على سبيل المبالغة- فتعرَّض بذلك إلى نقد معظم نظريّات البحث اللّساني، بما فيها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة مقارنا بينها وبين نظريّة النّحو العربيّ، مع رفض تامّ لطرائق التّحليل اللّسانيّ المعتمدة في هذه النّظريات، والّتي تقوم على التّقطيع والتَّجزيئ لوحدات اللّغة، وأوّل ما تعرض إليه في نقد النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة هو تصوّرها لطبيعة الجملة، إضافة إلى رفض فرضيّة التّحويل الّتي تم من خلالها تفسير التّنوع الثّاوي خلف البنى اللّغويّة في اللّغات الطّبيعيّة، وكذا نقد تصوّر طبيعة الدّلالة عند التّوليديّين.

الكلمات المفتاحية: التوليدية - موقف - طبيعة الجملة - التشجير.

1- نقد تصوّر التّوليديّين لطبيعة الجملة:

يُعَدُّ تصوّر التّوزيعيّين ومن بعدهم التّوليديّين لطبيعة الجملة في نموذج بنية العبارة/ تركيب عناصر الجملة، الّذي صاغه تشومسكي على شكل شجرة والَّذي يقوم على افتراض انقسام الجملة إلى مركّب اسميّ ومركب فعليّ، أوَّل انتقاد يقدِّمه عبد الرّحمن الحاج صالح للنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في تصورها لطبيعة الجملة. فبعد أنْ ذهب زيليغ هاريس ومن بعده تشومسكي إلى اعتبار أنّ الجملة مجموعة من الوحدات (المورفيمات) الّتي تتركبّ فيما بينها

مشكِّلة ما يسمى بالمركّب الفعلي والمركّب الاسميّ اللّذين بدورهما يشكّلان المستوى الأعلى وهو الجملة. اعتَبر عبد الرَّحمن الحاج صالح هذا التّصور عن طبيعة الجملة عند التّوليديين تصوّرا خاطئا؛ لأنّه لا يتجاوز النّظرة التّجزيئيّة/ التّقطيعيّة للّغة "فأصحاب النّحو التّوليديّ (ونظريات المكوّنات) في افتراضهم أنّ كلّ جملة تنقسم إلى تركيب اسميّ وتركيب فعليّ، هم ينطلقون من شيئين بالتّحكم الكامل: مفهوم الجملة بدون تحديد وافتراض انقسامها بدون دليل في البداية."(1)

وإنّ افتراض انقسام الجمل إلى مركّب اسميّ ومركّب فعليّ، وتعميم هذا الافتراض على جميع اللّغات، ليس هناك ما يدعمه حسب صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة، ثمّ إنّ فيه افتراض مُسبق لشيء لم يتحقّق بعد، إذ اللّفظ في أبسط أحواله ليس مركّبا، وعلى هذا الأساس فإنّ ما يكون كفيلا بتحديد أجزاء الجملة (المستوى التّركيبي) باعتبارها أحد مستويات اللّفظ، هما « الانفصال والابتداء اللّذان يُمكّنان الباحث من اكتشاف الحدود الحقيقية الّتي تحصل في الكلام، وبهذا ينطلق الباحث من اللّفظ أوّلا، ولا يحتاج إلى أنْ يفترض أيَّ افتراض كما يفعله التَّوليديُّون وغيرهم، عند ما ينطلقون من الجملة قبل تحديدها. »(2) إنّ ما يُمَكِّن من معرفة الأجزاء الحقيقيّة للجملة -حسب صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة- هو معيار الانفصال والابتداء، لا افتراض انقسامها الّذي يقوم على تحديد شيء لم يتحقّق بعد وعلى هذا الأساس فإنّ معرفة الأجزاء الحقيقيّة لهذا المستوى من اللّفظ (المستوى التّركيبيّ/ الجملة) يكون بالنّظر فيما يُمْكِن أنْ يَنفصِل فيه ويبتدأ، مما يتعذّر انفصاله والابتداء به.

وإذا كان تشومسكي وأتباعه قد انطلقوا في تحليل هذا المستوى من اللّغة، بناء على مفهوم التّركيب، فإنّ عبد الرحمن الحاج صالح قد اعتبر أنَّ هذا المستوى يقوم في مفهومه على البناء الّذي يمكن أن يحصل بين لفظة وأخرى من جنسها أو من غير جنسها، كبناء لفظة اسميّة على أخرى اسميّة كما هو في الجمل الاسميّة، أو بناء لفظة اسميّة على أخرى فعليّة كما هو في الجمل الفعليّة، ويحكم هذا البناء الحاصل بين هاتين اللّفظتين المبنيّتين، العامل الّذي يتحكّم في بقيّة التّركيب، ويكون الانفصال والابتداء معيارين أساسين للتّمييز بين مختلف هذه العناصر الأساسيّة للجملة، وفقا لما توضّحه القاعدة الآتية في (1):(3)

(1)

بناء وصل

خ ± [م2 ± (م1 ← ع)]

وتتضمّن هذه القاعدة موضع العامل (ع) يَدْخُل فيه الابتداء والنّواسخ والفعل النّاسخ وغير النّاسخ، وموضع المعمول الأوّل ($م_1$) ويدخل فيه المبتدأ والفاعل (أو ما يقوم مقامهما) وموضع المعمول الثّاني ($م_2$) ويدخل فيه الخبر والمفعول (أو ما يقوم مقامهما) وهي النّواة. وتلحق بهذه النّواة مواضعُ للعناصر المُخَصِّصة (خ) (الحال، والتّمييز، والجار والمجرور، والمفاعيل الأخرى).

ولقد نجحت بهذا النّظرية الخليلية الحديثة إلى حدّ بعيد في إثبات طريقة التّحليل اللّسانيّ لمستوى التّراكيب أو الجمل عند النّحاة، مبيّنة دور العامل في تفسير العديد من الظّواهر المتعلّقة بها: كالإعراب، والتّقديم والتّأخير، والحذف. ويمكن التّمييز بين تحليل التّوليديّين للجملة وفقا لنموذج بنية العبارة الّذي يقوم على افتراض انقسامها إلى مركّب اسمي ومركّب فعليّ، وتحليل صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة الذي يقوم على مبدأ الانفصال والابتداء في تحديد أجزائها، بما يلي في تشجير الجملتين (2) و(3) على التّوالي:

(2) العالمُ يحوي الكُلَّ

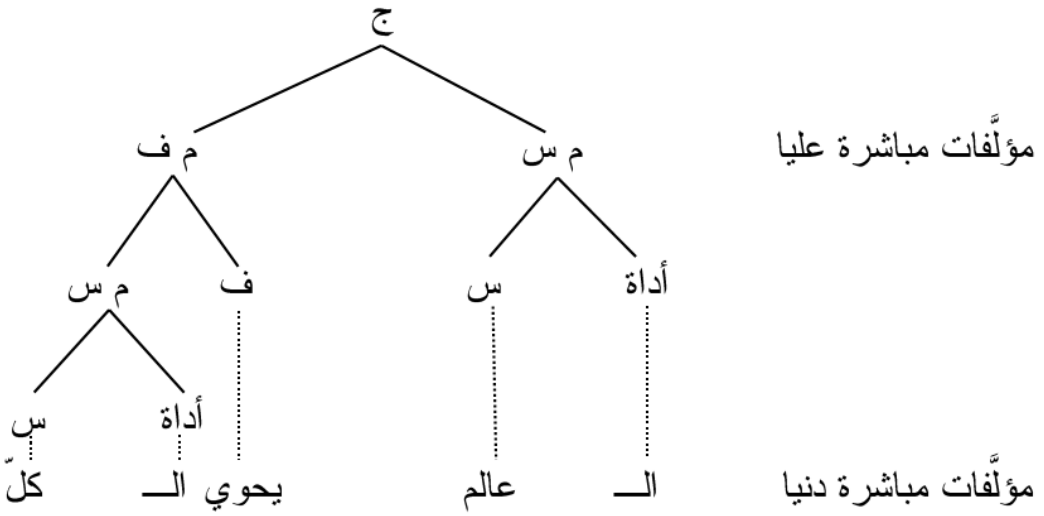

(3) الرّجال الطِّوال كتبوا الرّسالة

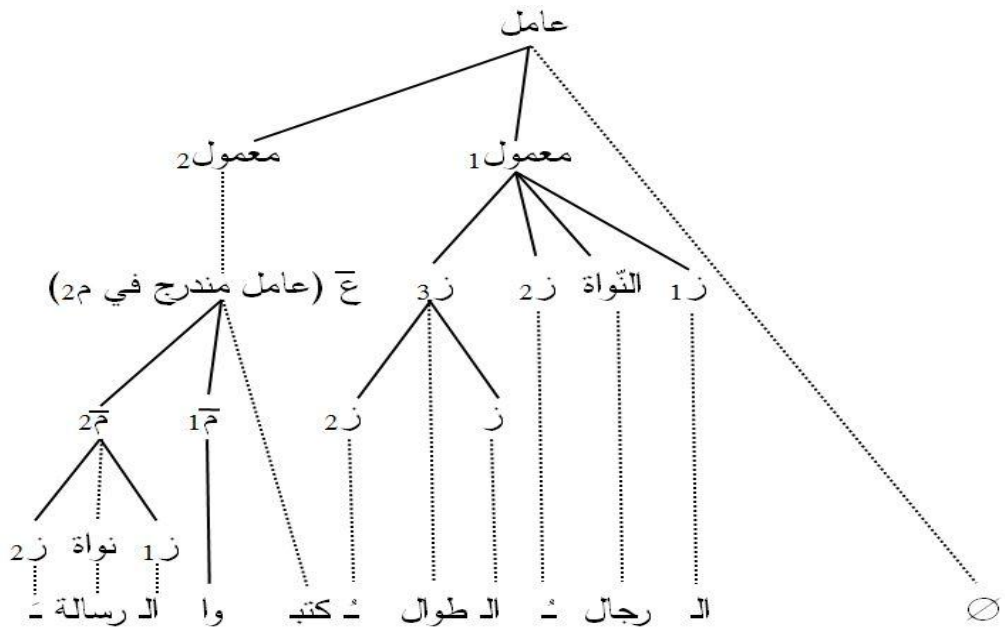

ويوضِّح المشجّر في (2) الّذي صاغه تشومسكي لتحليل الجمل أنّ التّحليل اللّسانيّ لهذا المستوى من اللّغة، قد اِنطُلِق فيه من فرضية انقسام الجملة إلى مركّب اسميّ ومركّب فعليّ وهما المركّبان اللّذان يوجدان تحتها مباشرة، ويمثّلان مكوّنات مباشرة عليا للمستوى الأكبر (الجملة) والوحدات الّتي تندرج ضمنهما تُعَدُّ بمثابة مكوّنات مباشرة دنيا للمستوى الأكبر منهما كذلك (المركّب الاسميّ/ المركب الفعليّ).

ويرى عبد الرحمن الحاج صالح أنّ هذا الطّريقة الّتي اعتمدها التّوليديون في تحليل مستوى الجمل، لم يخرج عن النَّمط المعهود في الدّراسات البنويّة، وهو التَّقطيع؛ حيث « تجاوز هذا التّحليل السّاذج القرائنيّون الأمريكيّون بلجوئهم إلى التّقطيع إلى مجموعات متداخلة من العناصر اللّغويّة يُسمُّونها بالمكوّنات القريبة فجاء تشومسكي فاستطاع أنْ يَصُوغها على شكل شجرة، وهي مفهوم منطقيّ رياضيّ، ومهما كان فكلّ هذا عمل تحليليّ تقطيعيّ. »(4)

ويعدّ زيليغ هاريس أوّل من تبنى من اللّسانيّين الأمريكيّين هذا التّقطيع، ثمّ تبعه في ذلك تشومسكي، متبنيًّا التقطيع ذاته في ما يسمى بنموذج نموذج بنية العبارة/ تركيب أركان الجملة الّذي صاغه على شكل شجرة، غير أنّ عبد الرّحمن الحاج صالح اعترض على هذه الطّريقة في التّحليل واعتبر أنّ ما يكون كفيلا بتحديد هذه الوحدات (المورفيمات) المعروفة في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة باسم المكوّنات المباشرة، هو « التّحويل بالزّيادة والتّعاقب الّذي يحدّد

الوحدات في النَّظريّة الخليليّة، ولا تحتاج إلى التّحليل إلى (المكوّنات القريبة) الّذي صاغه تشومسكي على شكل شجرة. » (5)

ويظهر بهذا أنّ ما يعتبره أصحاب التّحليل إلى المكوّنات المباشرة من الوحدات اللّغويّة (المورفيمات) قطعة تندرج ضمن قطعة أكبر منها (المركّب الاسميّ/ المركّب الفعليّ) يعتبره عبد الرّحمن الحاج صالح جزءا ممّا يدخل فيه، ولا سبيل إلى تقطيعها إلى وحدات أقلّ منها؛ لأنّها تشكّل مع ما تتّصل به وحدة متكاملة لا يمكن أنْ تتجزّأ. ومثالا على ذلك فالاسم (رجل) لا يمثِّل مع (ال/ الصّفة/ الإضافة) التّعريف في نحو (الرّجل/ الرّجلُ الطّويل/ رجلُ البيتِ) مورفيمين مستقلّين يشكِّلان معا مركّبا اسميّا؛ بل يمثّل كلّ منهما مجتمعين لفظة واحدة محوّلة بالزّيادة المتعاقبة على النّواة (رجل) لأنّها ليست إلا فرعا محوّلا بالزّيادة عن هذه النّواة، وبالتّالي فإنّ التّحويل بالزّيادة والتّعاقب -حسب النَّظريّة الخليليّة الحديثة- هو الّذي يحدّد طبيعة هذه الوحدات، ويميّز ما هو أصليّ فيها عمّا هو زائد ولا حاجة إلى تقطيعها لبيان طبيعتها؛ لأنّ التّقطيع لا يكشف حقيقة العلاقة الّتي تربط بين هذه الوحدات وما تتّصل به (النّواة).

2- نقد فرضية التّحويل:

كما كان قد تعرّض عبد الرّحمن الحاج صالح إلى نقد تصوّر التّوليديين لطبيعة الجملة القائم على افتراض انقسامها إلى مركبّ اسميّ ومركّب فعلي، كان قد تعرّض إلى نقد فرضيّة التّحويل الّتي جاء بها تشومسكي، مفسِّرا من خلالها التّنوّع الثّاوي خلف البُنَى اللّغويّة في اللّغات الطّبيعيّة؛ حيث ذهب إلى أنّ "النَّمط التّحويليّ يُكمِّل نمط المكوّنات عند تشومسكي، وليس نمطا مستقلا، يَنطلِق من التّحليل كما هو عند العرب، وهو فرق أساسي. فهذا اللّغويّ يتبنَّى نمط المكوّنات، ثمّ بعد بيانه نقائصها، حاول أنْ يُصلِح ذلك بإدخاله عليها مفهوم التَّحويل."(6)واستدلّ عبد الرّحمن الحاج صالح في دحض فرضية التَّحويل بالجملة (4) الّتي لا يُمكِن أنْ يتقدَّم فيها ما يشكِّل مع العامل (كتب) زوجا مرتّبا؛ أي الفاعل (الرِّجال) مع فعله (كتب) وإذا تقدّم يخرج حكمه عن حكم الفاعل إلى حكم الابتداء؛ باعتبار أنّ «العامل لا يتأخّر عن المعمول الأول أبدا؛ لأنّهما يكوّنان معا زوجا مُرتَّبا، ويُمكِن أنْ نُبيّن ذلك بتغيير التّرتيب للمحتوى؛ أي بتأخير (كَتَبَ) عن (الرِّجال الطِّوال) ونمثِّل ما يحصل حينئذ من تغيير في البنية لكنْ بعد التَّكييف العميق للصّيغة الّتي يستعملها الغربيّون: » (7) وهو ما توضِّحه التّرسيمة السّابقة في (3) المعادة هنا للتّذكير:

(3) الرِّجال الطِّوال كتبوا الرِّسالة

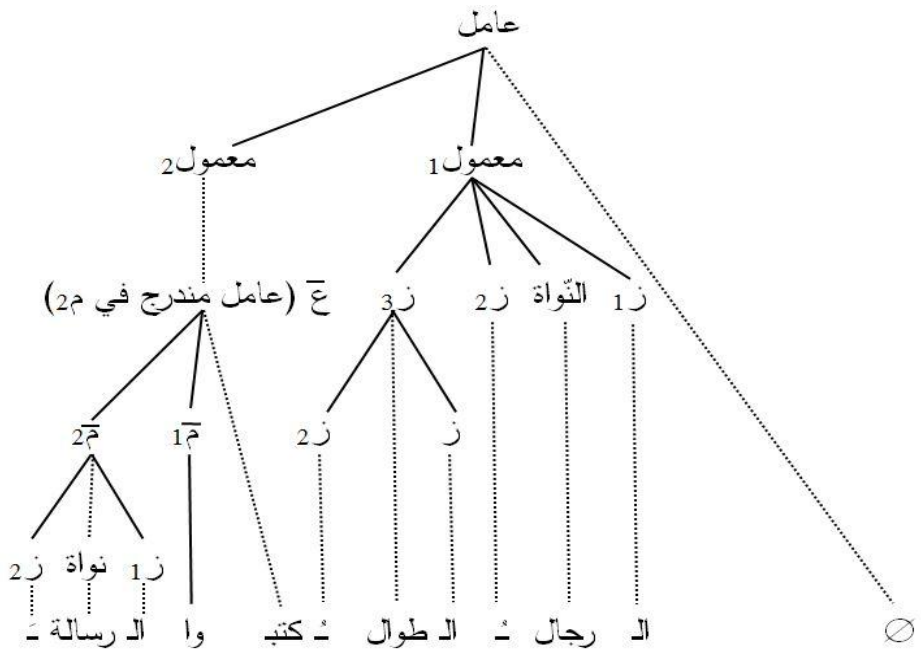

ويوضِّح المُشجّر في (3) أنّ تأخر العامل (كتب) عنْ معموله (الرجال) الذي يشكِّل معه زوجا مُرتَّبا، أخرج المعمول من حكم الفاعلية إلى حكم الابتداء، ولا يمكن اعتباره فاعلا، على نحو ما هو في النّظرية التوليدية التَّحويلية، لأنَّ العامل فيه قد أصبح عاملا آخر هو الابتداء وليس الفعل، وقد يكون عاملا آخر في حالة دخوله مُثبتًا، نحو (إنّ أو كان) وهذا ما يوضِّح حسب النظرية الخليلية الحديثة "أنّ الترتيب بهذا المعنى هو جانب أساسي في البنية، وليس فقط اندراج الشيء في ما هو أعلى منه، ثم إنّه يبيّن أنّ المعمول لا يُقدَّم على عامله أبدا، ولذلك فإنّ جملة مثل التي مثلناها (الرجال الطوال كتبوا الرسالة) لا يمكن أنْ تُعتبَر فيها الرجال، معمولا أولا لـ (كتبوا) وإنْ كان هو الفاعل في المعنى، وهذا يؤكد أنّ الفاعل في اللّفظ غير الفاعل في المعنى، وأنّه لا يجوز تقديمه على عامله، والدّليل على ذلك هو أنّ:(8)

- موضع (العامل) الأوّل -وهو هنا الابتداء- يمكن أنْ يشغله عامل ملفوظ، كـ (إنّ) أو أي ناسخ كـ (إنّ الرجال كتبوا الرّسالة) ولو كان الرجال فاعلا لما دخل عليه ناصب.

- موضع المعمول الأوّل تحت العامل الثاني يمكن أنْ يُستبدل بشيء لا يكون هو (الرّجال الطّوال) وذلك مثل ما توضّحه الجملة الآتية في (4):

(4) الرّجال الطّوال كتب أخوهم الرّسالة.

وبما أنّ قابلية الاسم (الرّجال) الواقع على اليمين للنّصب، وكذا عدم التّطابق بينه وبين الفعل المُفترَض أنّه فاعل له، فإنّ ذلك يكون دليلا على كونه ليس فاعلا، ومن ثمّة فإنّ فكرة انقسام الجملة إلى مركب فِعلِي (فعل+مفعول) ومركب اسمي هو (الفاعل) كما جاء في النّموذج التّوليديّ، أمر لا مبرّر له حسب ما جاء في النّظرية الخليلية الحديثة، الّتي تعتبر أنّ العلاقة الّتي تجمع بين الألفاظ في مستوى الجملة، هي علاقة بناء، وليست تركيبيّة كما ذهبت إليه النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة.

ولا يخلو هذا المثال الّذي اعتمده عبد الرّحمن الحاج صالح لدحض فرضيّة التّحويل عند التّوليديّين من التّضليل؛ إذ النّموذج الّذي اعتمده لدحض هذه الفرضيّة في مقارنته بين نظريّة النّحو العربيّ القائم على فرضيّة العامل، ونموذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة القائم على فرضيّة التّحويل، هو نموذج أوليّ مقارنة بمختلف النّماذج المتطوّرة الّتي عرفتها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة خلال مراحل تاريخها، فالمركّب الاسميّ الّذي يتصدّر الجملة في جمل من نحو (3) لم يَعُدْ يأخذ وظيفة الفاعل في نموذج النّظريّة المعيار الموسّعة/ النّظريّة النّموذجيّة الموسّعة؛ بل صار في هذا النّموذج يتمّ توليد هذا النّمط من الجمل وفق قاعدة تأويليّة (مقاربة قاعديّة) تُعتَبر الاسم الّذي يتصدّر الجملة (4) يتمّ توليده في البنية العميقة في مكان البؤرة، أو قاعدة تحويليّة تعتبره عنصرا مفكّكا.(9) كما توضّحه القاعدتان الواردتان في (5) (6) على التّوالي:(10)

(5) جَ ⟵ (بؤ) جَ

(6) ج ⟵ (م.س) ج

3- نقد تصوّر طبيعة الدّلالة:

لم يقف عبد الرّحمن عند حدود نقد تصوّر التّوليديّين لطبيعة الجملة وكذا فرضية التّحويل؛ بل تجاوزهما إلى نقد تصور التّوليديّين لطبيعة الدّلالة في الألفاظ، والّتي حسبهم أنّه يمكن إدراجها ضمن بنية النّحو، كمكوّن رئيس لتمثيل بينة الأنحاء في اللّغات الطّبيعيّة، بعد أن «عمل تشومسكي على إدراج المعاني في نمطه في الدّفعة الثانية من تطوّره وهي مرحلة ما يسمى بالنّظريّة النّمطيّة (Standard Théorie) فجعل المنطلق في التّحليل بعد إثبات البنية التّركيبيّة، الّتي هي الهيكل أو القالب، ثم يبحث بعد ذلك -لا قبل- عن محتوى هذا القالب الصّوتيّ منه؛ أي ما يدل فيه من اللّفظ المنطوق والدلالي؛ أي المعنى الّذي يمكن أنْ يدل عليه هذا الهيكل.

وقد حاول بعض أتباع تشومسكي، وهم كاتز (Katz) وفودور (Fodor) ثم بوسطال (Postal) أن يضعوا للتّأويل الدّلاليّ نظريّة خاصّة ... وذلك مثل (أكل الولد التفاحة) (ال) تعريف، (ولد) اسم-مذكر-آدمي-صغير السّن (أكل) فعل-فاعله حيّ-نشاط-غذاء ... إلخ، (تفاحة) اسم-غير

مصنوع-نبات-يُؤكَل... إلخ. »(11) إنّ تحديد الخصائص الدّلاليّة للمورفيمات في الدّلالة التّوليديّة، كانت الغاية منها وضع قواعد خاصّة بالإسقاط الدّلاليّ، بعد حصر مختلف الأدوار الدّلاليّة الّتي يمكن أن تؤدّيها هذه المورفيمات.

وقد اعترض عبد الرّحمن الحاج صالح على هذا الاقتراح، معتبرا أنّ وضع قواعد الاسقاط الدّلاليّ من الصّعوبة بما كان إن لم يكن ضربا من المُحال، باعتبار أنّ هذه المعاني نفسها ليست ثابتة من جهة وتقبل التّجزيئ من جهة ثانية، "فمنْ يضمن لنا أنّ هذه المعاني الجزئيّة الّتي يستعملونها بالوحدات الدّلاليّة، لا تَقبَل هي نفسها التّجزئة إلى ما هو أبسط منها."(12) إنّ جملا من نحو (7) الّتي يأخذ فيها الفعل (أكل) سمتين دلاليّتين تختلفان كلّ الاختلاف عن السّمتين الدّلاليتين اللّتين يأخذهما هذا الفعل في جمل من نحو (8) تدلّ على صعوبة حصر مختلف الخصائص الدّلاليّة للمورفيمات:

(7) أكل الولد التّفاحة.

(8) أكل عليه الدّهر وشرب.

إنّ قواعد الإسقاط الدّلاليّ في (7) تقتضي أن يأخذ الفعل (أكل) سمتين دلاليتين، وهما [+إنسان] و[+حي] وفي الوقت نفسه يمكن أن يأخذ في سياق مختلف سمتين دلاليتين مختلفتين كلّ الاختلاف وهما [-إنسان] و[-حي] كما هو في (8). كما يُمكِن أن يأخذ الفعل (نبت) السّمتين الدّلاليتين [+نبات] و[+حي] في جمل من نحو (9) وفي الوقت نفسه يأخذ السّمتين الدّلاليتين [-نبات] و[-حي] في جمل من نحو (10):

(9) نبت الزَّهر.

(10) نَبَتَ الرَّبِيعُ عَلَى دِمْنَتِهِ.

ويتّضح من خلال الأمثلة السّابقة في كلّ من (7) و(8) و(9) و(10) استحالة حصر مختلف الخصائص الدّلاليّة للوحدات (المورفيمات) ما جعل عبد الرّحمن الحاج صالح، يستبعد المعنى في دراسة النّحو، معتبرا أنّ مجال بحثه يختلف عن مجال بحث النّحو؛ لأنّ «النّحو العربيّ أصولٌ أو قوانينُ تضبط التّراكيب السّليمة، مع بيان مدلولاتها الوضعيّة، فهو يَخُصُّ اللّفظ الموضوع للدّلالة على المعاني، ولهذا فإنّ الحدّ الإجرائيّ قد اسْتُغِلّ أكثر من غيره في علاج اللّفظ. أمّا المعاني في ذاتها فإنّه قد استُغِل أيضا في علاجها، لكن في علم آخر وهو علم البلاغة. » (13) ويَتضّح بهذا أنّ صاحب النَّظريّة الخليلية الحديثة وضع حدّا فاصلا بين التّركيب والدّلالة، معتبرا أنّ مجال

بحثهما مختلف، يُعْنَى بدراسة الأوّل منهما علم النّحو الّذي يهتمّ بدراسة قواعد تركيب الألفاظ ويُعْنَى بدراسة الثّاني فيهما علم البلاغة الّذي يَهتَمُّ برصد مختلف الدّلالات اللّفظيّة.

وإنّ عناية علم النّحو في النّظريّة الخليليّة الحديثة باللّفظ في حدّ ذاته لا المعنى، مردّه إلى الخصائص الّتي يتميّز بها اللّفظ مقارنة بالمعنى، فهو ثابت سواء في أصوله أو فروعه، ما يمكّن من حصر مختلف الحالات الّتي يمكن أن يظهر عليها في الكلام، في حين أنّ المعاني تتميّز بعدم الثّبوت فهي دوما متغيرة وفي تجدّد مستمر، ما يجعل مستعمليها يتّصفون بالإبداعيّة وعلى هذا الأساس « اعتبر الخليليون أنّ المعاني تنقسم هي أيضا إلى أصول وفروع، حالها حال اللفظ. فأمّا الأصول فهي الّتي تَتَحدّد بدلالة اللفظ ليس إلا، وهي من معطيات المواضعة الخاصة بلغة من اللّغات في زمان معيّن من تطوّرها، أمّا الفروع فهي المعاني الّتي تتحدّد بدلالة اللّفظ ليس إلا: دلالة الحال، ودلالة المعنى وهي تتفرّع عن الأولى بعمليات تحويليّة، من جنس العمليّات العقليّة وميدان دراستها البلاغة. » (14)

وقدّ تمّ في النّظريّة الخليليّة الحديثة بناء على هذه الخصائص الّتي يتميّز بها المعنى مقارنة باللّفظ، إلى تقسيمه كذلك إلى أصول وفروع، اعتمادا على ما جاء به النّحاة الّذين «يجعلون المعاني أصولا وفروعا كما فعلوا بالألفاظ، وهذا أيضا لا سبيل إلى وجوده في اللّسانيّات الغربيّة. » (15) والمعاني الأصول هي المعاني التي تقتضيها الألفاظ عند النّطق بها، كدلالة الإنسان على الكائن العاقل ودلالة الأسد على الكائن غير العاقل. أما المعاني الفروع فهي الّتي قد تُحوَّل انطلاقا من المعاني الأصول إلى معاني أخرى تكون فرعا عنها، وهي الّتي يقتضيها معنى اللّفظ لا اللّفظ في ذاته كدلالة المجاز ودلالة الحال؛ إذ يكون «المجاز فرع الحقيقة؛ لأنّ ما عُدِل به عما يوجبه أصل اللّغة، وُصِف بأنّه مجاز وشرطه أنْ يقع نقله على وجه لا يُعرَى معه من ملاحظة الأصل فالمعنى الأول لوضع اللّفظ يُسمَّى حقيقة أو أصلا، في حين يُسمَّى المعنى الجديد مجازا أو فرعا. » (16) نحو نقل معنى الأسد من الدّلالة على الكائن غير العاقل إلى الكائن العاقل لتدلّ فيه على معنى الشّجاعة كما هو في الجمل (11) و(12) على التّرتيب.

(11) رأيت أسدا.

(12) بارزت أسدا.

وينطبق هذا الانتقال من المعنى الأصليّ إلى المعنى المجازي الفرعيِّ على دلالة الحال الّتي ينتقل فيها كذلك معنى اللّفظ من معناه الأصليّ إلى معنى فرعي آخر يدلّ عليه الحال (المقام) نحو لفظة (السّلام) في جمل من نحو (13) و(14) و(15) الّتي يقتضي فيها حال الخطاب أو المقام بتعبير البلاغيّين معاني مختلفة، هي على التّوالي (13أ) (14أ) و(15أ):

(13) نعيش في سلام.
(14) عَقَد معاهدة السّلام.
(15) السّلام عليكم.
(13أ) الأمن.
(14أ) وضع السِّلاح في وجه العدو.
(15أ) التّحيّة.

ويظهر بهذا أنّ الخليليّين كما قسموا الألفاظ إلى أصول وفروع، قسموا المعاني كذلك إلى أصول وفروع فالأصل هو ما يقتضيه اللّفظ، والفروع هي ما يقتضيه معنى اللّفظ، أو مقتضى الحال، وعلى هذا الأساس قسموا المعاني إلى ثلاثة أنواع « دلالة اللّفظ، ودلالة المعنى، ودلالة الحال. ودلالة اللّفظ هي الّتي يقتضيها اللّفظ بالوضع، فالمعنى هنا وضعيّ، ثمّ تأتي دلالة المعنى، ويسميها عبد القاهر (معنى المعنى) وهي الّتي يقتضيها المعنى الوضعيّ لكن من حيث هو معنى، وطريقها العقل لا الوضع، وذلك مثل المجاز والكناية وغيرها. أمّا دلالة الحال فهي الّتي يقتضيها حال الخطاب. » (17) ويمكن التّمثيل للنّوعين الأوّلين من أنواع الدّلالة؛ أي دلالة اللّفظ ودلالة المعنى، بجمل من نحو (16) و(17) اللّتين تدلّ فيها لفظة (الأسد) على معنيين مختلفين حسب دلالة اللّفظ أو دلالة المعنى:

(16) رأيت أسدا.
(17) بارزت أسدا.

وتستلزم لفظة (الأسد) في (16) معنى الكائن الحيّ الّذي يسير على أربع قويّ البنية له أنياب يعيش في الغابة، مفترس... إلخ، واقتضاء هذا المعنى الأصليّ لمعاني أخرى تكون فروعا عنه كمعنى الشّجاعة فهو معنى اقتضاه المعنى الأصليّ (الكائن الحيّ الّذي يسير على أربع، قويّ البنية له أنياب، يعيش في الغابة) لا اللّفظ؛ إذ يُدرَك عن طريق هذا المعنى الأصلي أنَّ الكائن الّذي يتوفّر على هذه الصّفات هو شجاع؛ وعلى هذا الأساس استعمل لفظ الأسد للدلالة على معنى الشّجاعة في (17).

ويمكن كذلك التّمثيل للنّوع الثّالث من أنواع الدّلالة؛ أي دلالة الحال التي تُدرَك عن طريق ما يسمى بالمقام، أو الحال، أو السّياق، بجمل من نحو (18) و(19) و(20) الّتي تدلّ فيها لفظة (المغرب) على معاني مختلفة يدلّ عليها السّياق أو المقام بتعبير البلاغيّين، هي على التّوالي (18أ) (19أ) و(20أ):

(18) زرت المغربَ (مكان).

(19) وصلت بحلول المَغرِب (زمن طبيعي).

(20) صليت المغرب.

(18أ) مكان.

(19أ) زمن طبيعيّ.

(20أ) عبادة.

ويبقى بهذا اختلاف طبيعة الدّلالة بين الدّلالة اللّفظيّة، والدّلالة المعنويّة، والدّلالة الحاليّة، عند عبد الرّحمن الحاج صالح، مبرّرا كافيا لعدم اعتماد الدّلالة جزءا من النّحو، أو اعتبارها أحد مكوّناته الأساسيّة، مثلما ذهب إليه التّوليديّون؛ وهذا لعدم ثبوت الدّلالة على حالة واحدة، خلافا للّفظ الذي يعدّ أساسا للتّحليل اللّسانيّ في النّظريّة الخليليّة الحديثة، والموضوع الأساس لدراسة بنية النّحو في اللّغات الطّبيعيّة.

خاتمة:

تعرض هذه المداخلة موقف عبد الرّحمن الحاج صالح من النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة؛ وبالتّحديد موقفه من تحديد طبيعة الجملة، وفرضيّة التّحويل التي تمّ من خلالها تفسير التّنوع الثّاوي خلف البنى اللّغويّة في اللّغات الطّبيعيّة في هذه النّظريّة، وكذا طبيعة الدّلالة عند التّوليديين بصفة عامّة. وما يمكن استخلاصه مما تقدّم في هذه المداخلة يمكن إجماله في ما يلي:

- لا يُمْكِن عدُّ عبد الرّحمن الحاج صالح مؤيّدا لطريقة التّحليل اللّساني في النّظريّة التّوليدية التّحويليّة، سواء ما تعلّق منها بالتّحليل اللّساني لمستوى الجملة أو المستوى الدّلاليّ، انطلاقا من اعتباره أنّ الجملة غير مركّبة، وأنّ الدّلالة لا تعدّ جزءا من النّحو؛

- يجمع بين مختلف العناصر الأساسيّة للجملة في النّظريّة الخليليّة الحديثة، علاقة بناء لا علاقة تركيبيّة؛ حيث تُبْنى في هذا المستوى من اللّغة لفظة على لفظة تِبَاعًا مشكِّلة البناء الأساس لهذا النّوع من المستويات اللّغويّة، ممّا يجعل افتراض انقسامها إلى مركَّبين أساسين هما المركب الإسميّ والمركب الفعليّ، وفقا لتحليل النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، افتراض لشيء لم يتحقَّق بعد، ونوعا من التّحليل المظلِّل لعناصرها؛ باعتباره يقوم على التّقطيع السّاذج لعناصرها ليس إلا.

- لا تتّضح كفاءة التّحويل في تفسير ظاهرة الإعراب بالنّسبة لمختلف عناصر الجملة؛ باعتباره ينطلق من افتراض انقسام الجملة قبل تحققها فعليّا إلى مركَّبات، ترث حركتها الإعرابيّة عن رتبها الأساسية، ضمن هذه الجملة مهما كان موضعها، وبالتّالي يكون العامل أولى من

التّحويل في تفسير ظاهر الإعراب؛ باعتباره ينطلق من هذا العنصر الأساس في الجملة إلى بقيّة العناصر الأخرى.

- يُعَدُّ عدم ثبوت دلالة اللّفظ على حالة واحدة، أو اختلاف الصّيغ الّتي ترد عليها دلالة اللّفظ في الكلام، بين اللّفظيّة، والمعنويّة، والحاليّة، مبرّرا كافيّا لاستبعاد الدّلالة من النّحو عند عبد الرّحمن الحاج، خلافا لما ذهب إليه التّوليديّون الّذين يرون إمكانية حصر مختلف هذه المعاني الّتي يمكن أن تؤدّيها هذه الألفاظ.

الإحالات:

(1) عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، دط. الجزائر: 2007، مركز البحث العلميّ والتّقنيّ لتطوير اللّغة العربيّة، ص74.

(2) المرجع نفسه، ص32.

(3) عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، دط. الجزائر: 2012، موفم للنّشر، ج2، ص16.

(4) المرجع نفسه، ج2، ص83.

(5) عبد الرّحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص34.

(6) المرجع نفسه، ص59.

(7) المرجع نفسه، ص86.

(8) المرجع نفسه، ص87.

(9) عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ط4. الرباط: 2000، دار توبقال للنشر، ج1، ص128-130. مصطفى غلفان وآخرون، اللّسانيّات التّوليديّة من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ: مفاهيم وأمثلة، ط1. الأردن: 2010، عالم الكتب الحديث، ص282-285.

(10) عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص113.

(11) عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص89.

(12) المرجع نفسه، ص89.

(13) المرجع نفسه، ص72.

(14) المرجع نفسه، ص40.

(15) المرجع نفسه، ص91.

(16) حسن خميس الملخ، نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربيّ، ط1. عمان: 2001، دار الشّروق، ص23.

(17) عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص90-91.